دور البلديات في تنمية مجتمعات المناطق الحدودية والمشاكل التي تواجهها

The role of municipalities in the development of communities in border areas and the problems they face

عبد الناصر صالحي *

المركز الجامعي تندوف – الجزائر

abdenacersalhi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/05/14 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/14 تاريخ النشر:2024/01/25

ملخص:

بعد أن انتهجت الدولة الجزائرية سياسة التخطيط والبرامج البعيدة المدى ، ظهر لها أن أداء هذه الخدمات جميعها في كل إقليم من أقاليم الدولة، في حين أن بعضها مرافق أو خدمات ذات طابع وطني قومي، وبعضها الآخر مرافق أو خدمات ذات طابع محلي ، أصبح القيام به على نحو سليم مهمة عسيرة ينوء بها كاهل الدولة، سواء من حيث التنظيم الإداري أو التنظيم المالي.لذلك لجأت إزاء هذا التوسع إلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل الذي أصبح ضرورة حتمية لنجاح كل نشاط بشري، سواء كان هذا النشاط فرديا أو حكوميا.وعليه تم تقسيم هذه المرافق إلى مرافق أو خدمات قومية وطنية تتولاها الإدارة المركزية أي الحكومة، ومرافق أو خدمات محلية تتولاها وحدات الجماعات المحلية. وإذا كانت البلديات في الجزائر إحدى تطبيقات نظام الجماعات المحلية الإقليمية، فهل هي قادرة على النهوض بمرافق وخدمات ومطالب مجتمعات المناطق الحدودية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا؟ وما هي أهم المشكلات التي تعترضها في سبيل أداء رسالتها؟ وهوما سنحاول دراسته والإجابة عليه من خلال هذه المداخلة.

الكلمات المفتاحية: تنمية محلية، اقتصاد وتنظيم محلي، مناطق حدودية .

تصنيفات JEL:, F63, H75، H76.O12

Abstract:

After the Algerian state pursued a policy of planning and long-term programmes, it appeared to it that the performance of all these services in each of the regions of the state, while some of them are facilities or services of a national national nature, while others are facilities or services of a local nature, has become to be done on Towards a sound is a difficult task for the state, whether in terms of administrative organization or financial regulation. Therefore, in view of this expansion, I resorted to applying the principle of division of labor, which has become an inevitable necessity for the success of every human activity, whether this activity is individual or governmental. Accordingly, these facilities were divided into national, national facilities or services that are handled by the central administration, i.e. the government, and local facilities or services that are handled by local community units. And if the municipalities in Algeria are one of the applications of the regional local collectivity system, are they able to advance the facilities, services and demands of the border areas' communities and develop them economically and socially? What are the most important problems that it encounters in order to perform its mission? Which we will try to study and answer through this intervention

Keywords: local development, economy and local organization, border areas.

Jel Classification Codes:F63, H75, ،O12. H76

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن موضوع تنمية وتطوير المناطق الحدودية أصبح موضع دراسة ومراجعة شاملة في الوقت الحاضر لدى الحكومة الجزائرية، بالنظر لأهميته ليس على الجانب الاجتماعي والاقتصادي فقط، وانما حتى على الجانب الأمني للدولة، وإذا كانت الدول المتقدمة قد تفطنت لدور البلديات والوحدات المحلية الأخرى وإشراكها في النهوض بمجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا ومضت في تطبيقه والتوسع فيه، فنحن في الجزائر بعدما عانينا من تخلف فرضه علينا الاستعمار، أصبحنا في أشد الحاجة إلى الأخذ بذلك، وهو ما أقره المشرع الجزائري في قانون البلدية (المادة 108 من القانون رقم 10/11 ، 2011).

ونظرا لاتساع نطاق النشاط الحكومي في الجزائر، هذا الاتساع أصبح يمتد كل يوم إلى أنواع من الخدمات، لاسيما بعد أن انتهجت الدولة الجزائرية سياسة التخطيط– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم - (المادة رقم 107 من القانون رقم 10/11 ، 2011)ظهر لها أن أداء هذه الخدمات جميعها في كل إقليم من أقاليم الدولة، في حين أن بعضها مرافق أو خدمات ذات طابع وطني قومي، وبعضها الآخر مرافق أو خدمات ذات طابع محلي. أصبح القيام به على نحو سليم مهمة عسيرة ينوء بها كاهل الدولة، سواء من حيث التنظيم الإداري أو التنظيم المالي. لذلك لجأت إزاء هذا التوسع إلى تطبيق مبدأ تقسيم العمل الذي أصبح ضرورة حتمية لنجاح كل نشاط بشري، سواء كان هذا النشاط فرديا أو حكوميا.

وعليه تم تقسيم المرافق والخدمات الوطنية القومية تتولاها الإدارة المركزية أي لحكومة، أما المرافق والخدمات المحلية فتتولاها الجماعات المحلية.

وإذا كانت البلديات في الجزائر إحدى تطبيقات نظام الجماعات المحلية الإقليمية، وقاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية(المادة رقم 103 من القانون رقم 10/11، 2011)، فهل هي قادرة على النهوض بمرافق وخدمات ومطالب مجتمعات المناطق الحدودية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا؟ وما هي أهم المشكلات التي تعترضها في سبيل أداء رسالتها؟

وهو ما سنحاول دراسته والإجابة عليه من خلال هذه المداخلة التي قسمناها إلى قسمين رئيسيين وهما:

- أهمية دور البلديات في تنمية المناطق الحدودية اقتصاديا واجتماعيا.
- المشكلات التي توجهها البلديات لتنمية المناطق الحدودية والحلول المناسبة لها.
- ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهمية وأهداف البحث ومنهجية الدراسة.

2.أهمية دور البلديات في تنمية المناطق الحدودية اقتصاديا واجتماعيا:

اهتمت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة بتنمية وتطوير المناطق الحدودية من خلال فتح المعابر واحياء روح التبادل الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار بغية فك العزلة عن المناطق الحدودية من جهة وتنمية مجتمعات هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا من جهة ثانية.وعلى هذا الأساس تولي السلطات العمومية أهمية بالغة لهذه المناطق من خلال وضع برامج ومخططات خاصة لتنميتها، تهدف إلى اشراكهم بصفة فعالة وأساسية في عملية وضع هذه البرامج والمخططات موضع التنفيذ.

ولا يوجد أحسن من الوحدات المحلية التي تعتبر البلديات أهم وحدة فيها(01/16، 2013) لمشاركة المواطنين من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وازدهارهم وتطويرهم وتقدمهم في جميع الأصعدة.

إن الحاجات البشرية الأساسية من رعاية صحية واسكان صحي وكفاية غذاء وتعليم وتثقيف وتعمير شامل وتوفير عمل مناسب، هذه الحاجات لا زالت أكبر مما تسمح به امكانياتنا ومواردنا المالية، لذلك اتسعت الفجوة بين آمال شعبنا

وبين المستوى المعيشي الذي يحيط به. ومن أجل ذلك ازداد ضغط المواطنين، خاصة مواطني المناطق الجنوبية والحدودية على الحكومات على تضييق هذه الفجوة وأن يتم كل ذلك في سرعة لا يسمح بها تركيز اتخاذ القرارات في العاصمة على مستوى الحكومة بل يتم ذلك في نطاق وحدات الإدارة المحلية وعلى رأسها البلديات.

وترجع أهمية اشراك البلديات في تنمية المناطق الحدودية ومنحهم دورا في ذلك إلى عدة أسباب مبررات فإننا يمكن أن نلخصها في الآتي:

2. 1. التعاون بين السلطات الحكومية والسلطات المحلية لإدارة المرافق العامة وما توفره من خدمات

إن أهمية دور البلديات في تنمية مجتمعاتها يجد أساسه في ما أكدته التجارب العملية لدول العالم، فقد ثبت أن أي مرفق تتولاه سلطة حكومية يجب لنجاحه أن يلقى تجاوبا من الشعب الذي يخدمه هذا المرفق. وأن تعاون الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية شرط أساسي لازدهار المرفق وتعميم خيره.

كما ثبت أن مجال الخدمات المحلية مهيأ بطبيعته لتعاون هذه الجهود. فاشتراك سكان ومواطني البلدية - كوحدة محلية – في إدارة هذه المرافق أو الخدمات يحقق هذا التعاون الشعبي على الوجه الأكمل بعكس الحال إذا استأثرت الحكومة المركزية بإدارة هذه المرافق والخدمات المحلية بواسطة موظفيها الموفدين من عاصمة الدولة إلى تلك البلديات، لا تربطهم بهم روابط دائمة ولا يتوافر في الكثير منهم الاحساس والدراية الكافية بحاجات مواطني وسكان البلديات ورغباتهم.

2.2 . اشراك البلديات في تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا يكفل عدالة توزيع الأعباء المالية

إن قيام الحكومة المركزية في العاصمة بإدارة جميع المرافق العامة من وطنية ومحلية يتعارض مع عدالة توزيع الأعباء المالية، إذ يتبعه حتما غبن على دافعي الضرائب. ذلك لأن الجانب المخصص من ميزانية الدولة لكي تدير به الحكومة المركزية مرافق الوحدات المحلية – البلديات – يكون توزيعه عليها بمشيئة الحكومة المركزية لا بمشيئة أهل هذه الوحدات – البلديات - بنسبة ما دفعوه إلى خزانة الدولة، بخلاف الحال في نظام الجماعات المحلية، فإن ما يرتبه أهل الوحدة المحلية البلدية على أنفسهم من الضرائب المحلية لمرافقهم المحلية يضمنون صرفه في هذه المرافق بالذات إلى جانب ما يؤدونه لخزانة الدولة من ضرائب مركزية لمواجهة المرافق الوطنية القومية. وهو ما تفطن إليه المشرع الجزائري وأكد عليه في قانون البلدية.(10/11، 2011)

3.2 . البلديات هم الأقدر على تفهم طبيعة المشكلات التي يشكو منها مواطني وسكان المناطق الحدودية

إن إعطاء البلديات دور اعداد وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الكبرى (رقم10، 2011)، والتي منها تنمية المناطق الحدودية يكفل التجاوب المباشر لما يطلبه أو يسأل عنه أو يشكو منه المواطن الذي يسكن هذه المناطق الحدودية. فثمة فارق كبير بين أن تحال هذه المشكلات المحلية – الخاصة بسكان بلديات المناطق الحدودية – إلىعاصمة الدولة. فالأمر يستلزم للبث فيها انتظارا يطول أمده، وبين أن تحال هذه المشكلات على مستوى البلديات - على الفور في البيئة التي ظهرت فيها- وعلى يد من هم أعلم بطبيعة هذه المشكلة ومن هم أخبر بأنجع الوسائل لحلها .

وهكذا يساعد اشراك البلديات ومنحهم دور في تنمية المناطق الحدودية على توفير الكثير من الوقت والجهد والمال أيضا. كما أنه يمثل تعبيرا أوضح عن حاجات أهل هذه المناطق واسراعا في تنفيذ المشروعات ورقابة أدق على سير العمل فيها.

هذه أهم الأسباب التي حملت الدول المتقدمة على اشراك الجماعات المحلية خاصة منها البلديات من أجل انجاح المشاريع الاستراتيجية الكبرى سواء كانت اقتصادية أو غيرها.

3.المشكلات التي تواجهها البلديات لتنمية المناطق الحدودية والحلول المناسبة لها:

بالرغم من تعدد وتنوع المشكلات منها ما هو ناتج عن فكرة الرقابة الوصائية، ومنها ما هو متعلق بالأجهزة الفنية وأخرى لها علاقة بالتمويل. فإننا يمكن أن نلخصها في الآتي:

1.3. المشكلات المترتبة على فكرة لرقابة الوصائية

إن استقلال المجالس البلدية إنما يتم في نطاق رقابة وصائية تباشرها الحكومة المركزية على تلك المجالس. وتسبب هذه الصلة – الرقابة الوصائية– بين المجالس البلدية وبين الحكومة المركزية عدد من المشكلات التي نشير إليها في المجالات التالية

1.1.3 فكرة المرافق والخدمات ذات الطابع المحلي:

المفروض أن يقتصر دور البلديات على إدارة المرافق المحلية – البلدية -. أما المرافق القومية الوطنية فتتولى إدارتها الحكومة المركزية. ولكن تجسيد هذا المبدأ عمليا ليس من السهولة كما يبدو . فمثلا لو أخذنا بعض المرافق التي كانت تعتبر من قبيل المرافق المحلية كمرفق الإنارة – لكهرباء ومرفق توزيعالمياه . فإن هذه المرافق قد تغيرت تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة، وترتب على ذلك تغيير جوهري في طرق إدارتها وإلى الجهة التي تتبعها.(بوهنة و بن عزة ، 2015)

فمرفق الإنارة أو الكهرباء لم يعد من اختصاص البلديات (10/11 ا.، 2011). وفي الجزائر أصبح انتاج الطاقة - الكهرباء والغاز - يتم في نطاق الدولة كله، بحيث ربطت بشبكة وطنية عامة ، يتم في الغالب تزويد الطاقة الكهربائية إلى المستخدمين من خلال هذه الشبكة الكهربائية،التي تمتد أسلاكها من محطات التوليد إلى أماكن تواجد هؤلاء المستخدمين مهما كان توزعهم الجغرافي سواء كانوا في البيوت أو المكاتب أو المصانع أو المزارع -لقد شهدت مؤشرات قطاع الكهرباء في الجزائر تغيرات كبيرة خاصة فيما يتعلق بطول الشبكة الكهربائية، نسبة الوصل بالكهرباء، عدد زبائن الكهرباء، حجم الاستهلاك ...الخ يعد مجمع سونلغاز شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها إنتاج نقل الطاقة (الكهرباء والغاز) وتوزيعها .

ولقد أدت سونلغاز دورا رائدا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلد وذلك من خلال مساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية في مجال الإنارة العمومية والتوزيع العمومي للغاز والتي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 98% ونسبة التزود بالغاز إلى ما يفوق 42 .% -.(هاجر و زوبيدة ، 2018)أما بخصوص توفير المياه النقية للشرب(101، 2011)، فإنه بالرغم من أن المشرع الجزائري ترك للبلديات مهمة توزيع مياه الشرب لسكانها(10/11 ا.، 2011) .

ولكن حدث تطور هام في هذا، خاصة بعد أن أصبحت الدولة تنتهج سياسة المخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للمياه، وقامت بإنشاء هيئة وطنية استشارية تدعى المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية، تكلف بدراسة الخيارات الاستراتيجية، وأدوات تنفيذ المخطط الوطني للماء، وكذا كل المسائل المتعلقة بالماء التي يطلب منه إبداء الرأي فيها(12/05، 2005). وترتب على ذلك تغيير جذري في إدارة هذا المرفق في تلك المناطق .وما ذكرناه على مرفق الكهرباء ومرفق المياه ليس إلا على سبيل المثال، فالمسألة سرعان ما ستمتد إلى مجالات أخرى كثيرة.هذا الوضع أدى إلى خلق اشكالات في الإدارة بين الأجهزة الجديدة التي تشرف على هذه المرافق في وضعها الجديد وبين المجالس البلدية التي ما تزال ترى أنها الجهة الأكثر تعبيرا عن رغبات المواطنين(10/11 ا.، 2011).

وانجع الحلول لمواجهة هذه المشاكل تتمثل في عملية التنسيق بين الأجهزة البلدية وبين أجهزة هذه المرافق في وضعها الجديد عن طريق تشكيل لجان مشتركة من أعضاء المجالس البلدية والمشرفين على إدارة تلك المرافق.ولقد تنبه المشرع

الجزائري إلى مثل هذه الحلول وأخذ بها في بعض القوانين التي نظم من خلالها بعض المرافق العامة وما توفره من خدمة عمومية في صالح المواطنين وكمثال على ذلك نذكر المادة 55 من قانون المياه التي تنص على : " تقوم الدولة و الجماعات الإقليمية بإنجاز المنشآت وهياكل الحماية والمبادرة بكل التدابير الوقائية ومساعدة السكان المعنيين قصد المحافظة على الإطار المعيشي والأملاك والوقاية من المخاطر في المناطق المهددة بصعود الطبقات المائية الجوفية " (12/05 ا.، 2005).والمادة 63 من نفس القانون : " يتشكل المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية من ممثلي الإدارات والمجالس المحلية والمؤسسات العمومية المعنية والجمعيات المهنية والمستعملين" .

2.1.3. ادارات أو مرافق خدماتها ذات طابع وطني متواجدة في البلديات

إن استقلال البلديات بالإشراف على مرافقها المحلية يصاحبه عادة وجود إدارات أو مرافق ذات طابع وطني، ولكنها تتواجد في نطاق إقليم البلدية. ومن هنا يتعين ايجاد نوع من التنسيق بين المجالس البلدية وبين هذه الإدارات أو المرافق الوطنية . لأن عمل هذه المرافق أو المؤسسات الوطنية في نطاق بلدية معينة كثيرا ما يخلق لها مشاكل مما يدخل في نطاق اختصاصها. فإذا كانت الجامعات مثلا لا تتبع البلدية التي تتواجد بها. فإن وجود الجامعة في بلدية معينة يلقي بأعباء عمرانية وصحية واقتصادية على عاتق تلك البلدية من حيث المساكن التي يجب أن توفر للطلاب ووسائل المواصلات التي يتعين تدبيرها ووسائل التسلية والترفيه والرياضة للطلبة وغيرها.. الخ . ويصدق هذا المعنى بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى كالمصانع الكبرى والمستشفيات الجامعية والمنشآت العسكرية.

وتواجه هذه المشكلات عادة بطرق مختلفة منها:

أولا: تمثيل إدارات المرافق الوطنية كالجامعات والمؤسسات في نطاق المجالس البلدية أو المجالس الولائية الذي تمارس عملها في نطاقه.

ثانيا: جواز تفويض المجالس البلدية ممارسة بعض السلطات الإدارية بالنسبة إلى تلك المرافق الوطنية، إذا ما رأوا أن هذا الأسلوب يحقق المصالح المشتركة للجميع. وتمارس السلطات البلدية اختصاصاتها في هذه الحالة عن طريق التفويض من قبل السلطة المركزية (الأصلية) التي تحتفظ لنفسها بالحق في إلغاء هذا التفويض كليا أو جزئيا.

ثالثا: التعاون بين السلطات البلدية – المحلية – والسلطات المركزية في إدارة مشروع معين، وذلك بإفراغه في صور مشتركة، فيكون المشروع ملكا للسلطات المحلية والمركزية معا.

3.1.3 ضمانات تحقيق التفاهم والتنسيق والتعاون بين المجالس البلدية للمناطق الحدودية بين والحكومة المركزية

إن فاعلية دور البلديات المتواجدة في المناطق الحدودية في تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا، يتوقف أولا وأخيرا على حسن التفاهم والتنسيق واتعاون بينها وبين الحكومة المركزية التي تخضع لوصايتها. ولكن يحدث أحيانا أن يطرأ اختلاف في وجهات النظر بينهما. فقد تميل البلديات لتفضيل المصالح المحلية على المصالح الوطنية. وتحاول السلطات الحكومية تصحيح الوضع. وقد يحدث العكس بأن تحاول السلطات الحكومية تقديم بعض الاعتبارات التي ترى أنها محققة للصالح العام على الاعتبارات المحلية، ولا تشاركها المجالس البلدية الرأي.

ومن بين الحلول لمواجهة مثل هذه المشكلات فإن بعض الدول تقوم إنشاء وزارة متخصصة لرعاية المجالس البلدية والولائية وإزالة العقبات من طريقها وحل الإشكالات التي قد تحدث بينها وبين الحكومة المركزية.(العمرانية).

2.3المشكلات المتعلقة بالأجهزة الفنية:

إن استقلال البلديات بشخصيتها المعنوية وبميزانيتها وبموظفيها المحليين يؤدى منطقيا بأجهزتها الفنية بحيث يكون لها جهازها الخاص بالإسكان، وبالتعليم، وبالصحة، وبالزراعة، ...الخ وهذا الاستقلال لا يعني الانفصال بين البلدية وبين الحكومة المركزية، بل تبقى هذه الصلة في نطاق الرقابة الوصائية .

ولكن تبين بالتجربة أن تزويد كل بلدية بكافة الأجهزة الفنية الخاصة بها قد لا يكون متيسرا لندرة المتخصصين في مجال بعينه. كما أنه قد تبين أنه من الإسراف في التكاليف بلا مبرر أن يشكل جهاز خاص لكل بلدية وولاية.

ولهذا فإن بعض الدول ترفض أن تزود كل بلدية واقليم بجهاز من هذه الأجهزة الفنية، وتكتفي بأن تنشئ جهازا مركزيا، تركز فيه ما لديها من عناصر وامكانيات وتنحه استقلالا إداريا. وتضعه تحت تصرف الهيئات المحلية – البلدية والولائية - .

وهو ما نلاحظه في قانون البلدية إذ تنص المادة 105 منه على : " يتعين على المصالح التقنية للدولة تقديم مساهمتها للبلدية وفق الشروط المحددة عن طريق القوانين والتنظيمات المعمول بها (10/11 ا.، 2011)".

والمادة 115 من قانون البلدية التي تنص على : " ضمن الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما وبمساهمة المصالح التقنية للدولة تتولى البلدية .." (115، 2011).

والمادة 123 من قانون البلدية التي تنص على: " تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية .." .(123، 2011)

ومثل هذا الحل إذا كان من شأنه أن يمنع تقسيم الأجهزة الفنية ويدعم فاعليتها، فإنه يؤدي في نفس الوقت إلى خلق مشاكل فيما يتعلق بالتعاون بين هذه الأجهزة وبين البلديات التي تحتاج إلى خدماتها.

3.3المشكلات المتعلقة بالتمويل

إن فاعلية نظام البلديات يتوقف على قدرتها الذاتية على تمويل مشروعاتها المحلية. ولعل عدم نجاح نظام المجالس البلدية في الجزائر حتى الآن يرجع بصفة أساسية إلى ضعف مواردها الذاتية.

فالمشكلة الأساسية للبلديات تكمن في عدم كفاية الموارد المالية الذاتية. فلا جدوى من منح المجالس البلدية اختصاصات هامة – كمشروع تنمية المناطق الحدودية – دون توفير الموارد المالية الكافية(علي ، 1989، صفحة 141).

لأن البلديات ما تزال تعتمد في غالبيتها حتى الآن على المصادر التقليدية للتمويل(170، 2011) . وحصيلتها بعيدة كل البعد عن مواجهة المتطلبات الحديثة للمشروعات العمرانية في كافة المجالات، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار حالة التخلف، والتي ما تزال تسيطر على معظم البلديات في الجزائر، نتيجة الاستعمار الطويل الذي عانت منه البلاد من جهة ، ولقصر معظم الحكومات اهتمامها على العاصمة والولايات والمدن الكبرى من جهة ثانية دون البلديات المتواجدة في المناطق البعيدة عن العاصمة والتي من بينها بلديات المناطق الحدودية.

ومن تم فإن تغيير الأوضاع خاصة في نطاق البلديات المتواجدة في المناطق الحدودية يتطلب رصد مبالغ طائلة. وعليه فإن الحكومة الجزائرية مطالبة بأن تبذل أقصى غاية الجهد في تذليل العقبات المالية التي تصادفها البلديات في قيام بوظائفها واشباع حاجات مواطنيها ورفع مستوى معيشتهم لمستوى الحياة الكريمة. ويتم ذلك عن طريق تزويد البلديات بموارد تتناسب والأعباء الملقاة على عاتقها. من خلال :

- تثمين الموارد المالية للبلديات بشراكهم في الجباية المحلية .
- يتخلي الحكومة عن بعض الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي وتحويلها لصالح البلديات لتحسين وضعها المالي. ومن بين الضرائب التي يمكن تحويلها لصالح البلديات، الضريبة على المرتبات والأجور .

4. خاتمة:

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة وصلنا إلى بعض النتائج التي نذكر منها:

- إن اشراك البلديات ومنحهم دورا في تنمية المناطق الحدودية يساعد على توفير الكثير من الوقت والجهد والمال أيضا. كما أنه يمثل تعبيرا أوضح عن حاجات أهل هذه المناطق واسراعا في تنفيذ المشروعات ورقابة أدق على سير العمل فيها.
- وإذا كانت الدول المتقدمة قد تفطنت لدور البلديات والوحدات المحلية الأخرى وإشراكها في النهوض بمجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا ومضت في تطبيقه والتوسع فيه، فنحن في الجزائر - بعدما عانينا من تخلف فرضه علينا الاستعمار- في أشد الحاجة إلى اعطاء البلديات ذلك الدور.
- أما عن الحلول الناجعة لمواجهة المشكلات التي تعترض البلديات و تعيقها في سبيل أداء رسالتها، وتنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا.
- ففيما يخص المشكلات المترتبة على فكرة لرقابة الوصائية ، فيتمثل الحل في عملية التنسيق بين الأجهزة البلدية وبين أجهزة المرافق في وضعها الجديد عن طريق تشكيل لجان مشتركة من أعضاء المجالس البلدية والمشرفين على إدارة تلك المرافق.
- أما فيما يخص المشكلات المتعلقة بإدارات أو مرافق خدماتها ذات طابع وطني المتواجدة في البلديات الحدودية فيمكن أن تواجه إما:

- بتمثيل إدارات المرافق الوطنية كالجامعات والمؤسسات في نطاق المجالس البلدية أو المجالس الولائية الذي تمارس عملها في نطاقه.
- بالتعاون بين السلطات البلدية – المحلية – والسلطات المركزية في إدارة مشروع معين.

- أما بخصوص المشكلة الأساسية للبلديات والتي نرى أنها ستقف حاجزا أمامها في تنمية مجتمعاتها وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، تكمن في عدم كفاية مواردها المالية الذاتية. ونقترح لمواجهة ذلك ضرورة تزويد البلديات بموارد تتناسب والأعباء الملقاة على عاتقها، ويتم ذلك من خلال :

- تثمين الموارد المالية للبلديات من خلال اشراكهم في الجباية المحلية .
- وتخلي الحكومة عن بعض الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي وتحويلها لصالح البلديات لتحسين وضعها المالي.

6. قائمة المراجع:

1. ,05/12, ا. (2005). 5. المتعلق بالمياه .
2. ,05/12, ا. ر. (2005). المتعلق بالمياه ، ج ر عدد . . 60
3. ,01, ا. ر. (2011). تنص على " :تعتبر الخدمات العمومية للمياه من اختصاص الدولة والبلديات ...يمكن للبلدية –حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم –استغلال الخدمات العمومية للمياه عن طريق الاستغلال المباشر الذي يتمتع بالاستقلالية المالية ".....
4. ,11/10, ا. (2011). 1. المتعلق بالبلدية .
5. ,11/10, ا. (2011). 1. المتعلق بالبلدية على " :تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في المجالات :.
6. ,11/10, ا. (2011). 1. المتعلق بالبلدية على " :تحدد البلدية في إطار تسيير ممتلكاتها وسير مصالحها العمومية المحلية مساهمة مالية للمرتفقين تتناسب وطبيعة الخدمات المقدمة ونوعيتها."...
7. ,11/10, ا. ر. (2011). المتعلق بالبلدية على " :يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية . . "
8. ,11/10, ا. ر. (2011). لم يدرج المشرع الجزائري مرفق الكهرباء أو الإنارة ضمن اختصاصات البلدية المنصوص عليها في الباب الثاني الخاص بصلاحيات البلدية من المتعلق بالبلدية. .
9. ,115, ا. (2011). المادة 115من القانون رقم 11/10المتعلق بالبلدية .
10. ,123, ا. (2011). القانون رقم 11/10المتعلق بالبلدية .
11. ,16/01, ا. (2013). 1. المؤرخ 26جمادى الأولى 1437الموافق 06مارس 2016المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد . 14
12. ,170, ا. (2011). القانون رقم 11/10المتعلق بالبلدية .
13. العمرانية ,و. ا. (s.d.) .
14. المادة 108من القانون رقم .(2011) . 11/10المتعلق بالبلدية على " :يشارك المجلس الشعبي البلدي في اجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ."
15. المادة رقم 103من القانون رقم .(2011) .11/10المتعلق بالبلدية.
16. المادة رقم 107من القانون رقم .(2011) . 11/10المؤرخ في 22يونيو 2011المتعلق بالبلدية ، جريدة رسمية رقم 37على. :
17. المادة رقم 108 من القانون رقم10. (2011). المتعلق بالبلدية على : " يشارك المجلس الشعبي البلدي في اجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما " .
18. بوهنة ,ك& .,بن عزة ,م .(2015) .واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز .لمجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، تصدر عن مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية -جامعة الجزائر .(06)- 3
19. علي ,ا .(1989) .الأساس القانوني لنظام اللامركزية الإقليمية "، مجلة الحقوق الكويتية ، السنة 13، العدد الثاني .مجلة الحقوق الكويتية.
20. هاجر ,ش& .,زوبيدة ,م .(2018) .أثر إعادة هيكلة سونلغاز على تحقيق مهمة المرفق العام لقطاع الكهرباء في الجزائر .مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عبد الحميد بن باديس.